

نمو أصول البنك 7.7% والإيرادات التشغيلية 8.1%

## الثاقب: «وربة» يحقق إيرادات تشغيلية بقيمة 7,7 ملايين دينار في 9 أشهر

كذلك من أبرز المؤشرات الإيجابية ارتفاع المحفظة التمويلية للبنك إلى 182,4 مليون دينار كما في نهاية الربع الثالث للعام، مقارنة مع 82,9 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012، وبنسبة نمو قدرها 120٪. وعلى صعيد إدارة المخاطر فإن البنك يتمتع بدرجة عالية من الأمان حيث يصل معدل كفاية رأس المال إلى 47,62٪ كما في نهاية الربع الثالث للعام.

3,1 ملايين دينار مع نهاية الربع الثالث للعام كنتيجة لكون البنك مازال في مرحلة بناء وتعزيز محفظة أصول موزعة للدخل تغطي مصاريف البنك الأساسية. كما ارتفعت إيرادات الإيداعات والتمويل لتبلغ 5,8 ملايين دينار مع نهاية الربع الثالث للعام، مقابل 1,9 مليون دينار عن نفس الفترة للعام 2012 بنسبة 204٪.

2013/09/30 اتضحت العديد من المؤشرات المالية الإيجابية، من أبرزها نمو إجمالي الأصول إلى 387 مليون دينار بزيادة 73٪ منذ بداية العام، وذلك بفضل الجهود المبذولة من جميع العاملين بالبنك، بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء لتصل إلى 235 مليون دينار مقابل 78 مليون دينار، كما في 31 ديسمبر 2012 بزيادة 201٪. وقد تم تحقيق خسارة قدرها

وأضاف الثاقب أن البنك يسير على قدم وساق نحو تحقيق أهداف متوسطة وطويلة الأجل، ويعمل على تلبية جميع متطلبات عملائه وتقديم مجموعة من المنتجات والحلول التمويلية المتنوعة بهدف الحصول على رضا عملائه في ظل ظروف المنافسة الحادة في السوق المحلي. ومن الجدير ذكره أنه خلال فترة الـ 9 أشهر المنتهية في



عماد الثاقب

صرح رئيس مجلس الإدارة لبنك وربة عماد عبدالله تشغيلية وصلت إلى 7,7 ملايين دينار مع نهاية الربع الثالث للعام مقابل 4,2 ملايين دينار عن نفس الفترة لعام 2012، وشهدت الفترة تحسنا ملحوظا في أداء البنك من حيث تنوع مصادر الإيرادات وتخفيض درجة المخاطر المرتبطة بها إلى الحد الأقصى.

## «الخليج للتأمين» تنظم بطولتها الدولية الأولى للإسكواش في الكويت

أعلنت الخليج للتأمين، الشركة الرائدة في مجال تقديم الخدمات التأمينية في الكويت والشرق الأوسط، عن تنظيمها أول بطولة دولية للإسكواش باسمها في الكويت، وهي «بطولة الخليج للتأمين الدولية للإسكواش»، Gulf Insurance Challenger. ويهدف المناسبة إلى تعزيز العلاقات المستمرة بين الشركة ورجال الأعمال في إطار مشاركتها في مختلف الفعاليات الاجتماعية، ودعم الأنشطة الرياضية في الكويت، كما أنها تمثل استمرارا لدورها المجتمعي الفعال في شتى مجالات وميادين المسؤولية الاجتماعية. وأكد حرص الشركة الدائم على توفير جميع أوجه الدعم والرعاية لكافة الأنشطة والبطولات، والحملات الشبابية الهادفة إلى الارتقاء بالوعي المجتمعي، والرياضي،

تنظيمها أول بطولة دولية للإسكواش باسمها في الكويت، وهي «بطولة الخليج للتأمين الدولية للإسكواش»، Gulf Insurance Challenger. ويهدف المناسبة إلى تعزيز العلاقات المستمرة بين الشركة ورجال الأعمال في إطار مشاركتها في مختلف الفعاليات الاجتماعية، ودعم الأنشطة الرياضية في الكويت، كما أنها تمثل استمرارا لدورها المجتمعي الفعال في شتى مجالات وميادين المسؤولية الاجتماعية. وأكد حرص الشركة الدائم على توفير جميع أوجه الدعم والرعاية لكافة الأنشطة والبطولات، والحملات الشبابية الهادفة إلى الارتقاء بالوعي المجتمعي، والرياضي،

أعلنت الخليج للتأمين، الشركة الرائدة في مجال تقديم الخدمات التأمينية في الكويت والشرق الأوسط، عن تنظيمها أول بطولة دولية للإسكواش باسمها في الكويت، وهي «بطولة الخليج للتأمين الدولية للإسكواش»، Gulf Insurance Challenger. ويهدف المناسبة إلى تعزيز العلاقات المستمرة بين الشركة ورجال الأعمال في إطار مشاركتها في مختلف الفعاليات الاجتماعية، ودعم الأنشطة الرياضية في الكويت، كما أنها تمثل استمرارا لدورها المجتمعي الفعال في شتى مجالات وميادين المسؤولية الاجتماعية. وأكد حرص الشركة الدائم على توفير جميع أوجه الدعم والرعاية لكافة الأنشطة والبطولات، والحملات الشبابية الهادفة إلى الارتقاء بالوعي المجتمعي، والرياضي،



خالد السنغوسي

## دعا إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية لامتلاكه الخبرات الطواري: ضرورة الحد من الروتين والبيروقراطية في الكثير من القضايا الاقتصادية

قيادة العديد من الشركات نحو النجاح وان (رساميل) ملتزمة بالحوكمة منذ أن أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته في هذا الصدد في عام 2006 بل وتفرض الشركة على نفسها رقابة أكثر صرامة في مجلس إدارتها. ولفت الطواري إلى أن (رساميل) تعمل على نشر بذور النمو المستقبلي وأخذت الخطوات الأولى تجاه تشكيل سوق للصكوك في الكويت من خلال تقديم طلب ودراسة السي (هيئة أسواق المال الكويتية) بهذا الخصوص «تأمل أن يتم البت فيه لتفعيل هذه السوق الراجحة على المستوى الدولي».

الدولة لاقتناص الفرص المواتية في المشروعات التنموية العملاقة بديناميكية متحصرة وبعيدة عن الروتين. وأضاف انه يجب العمل على انجاز المشروعات العملاقة المعطلة منذ زمن كمشروع جزيرة فيلكا التي تعد معلما سياحيا لم يستغل حتى الآن علاوة على تخصيص بعض المؤسسات الحكومية كمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية التي لم يبت فيها وكذلك قطاع الاتصالات الذي يحتاج الى تنظيم. وأوضح ان تطبيق مبدأ الحوكمة هو السبيل الأمثل

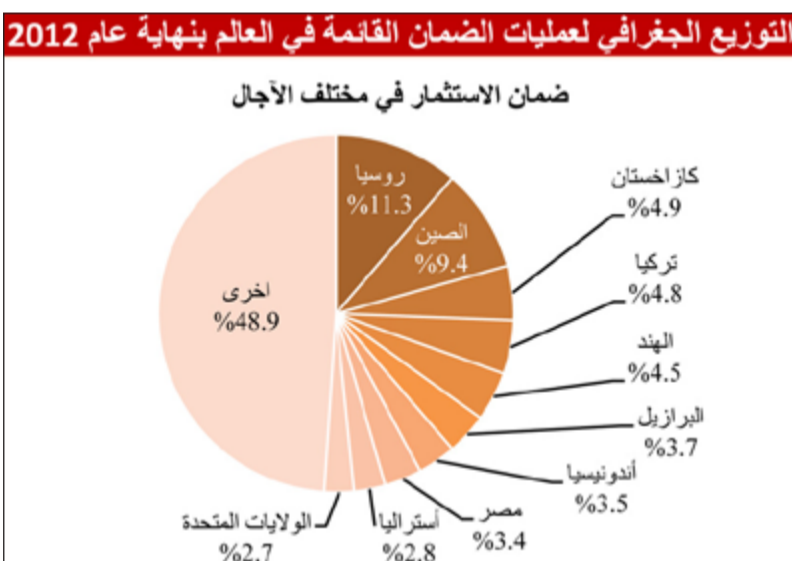
المجالات الاقتصادية. ودعا الى ضرورة تفعيل القوانين الداعمة لعمل شركات القطاع الخاص حتى تساهم في تحقيق رؤية سمو أمير البلاد بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي مشددا على ضرورة سن تشريعات توفر مناخا صحيا يجذب رؤوس الأموال لتوظيفها بأيدي قطاع قادر على التنمية وتعظيم الأرباح لمصلحة المساهمين. ورأى ان الكويت تحتاج الى رؤية اقتصادية واضحة تشمل جميع القطاعات وخصوصا القطاع المالي وهو العصب الاستثماري والنظفي لأنه من أهم موارد



عصام الطواري

كونا: دعا رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في شركة (رساميل) للهيكلية المالية عصام الطواري الى اصلاح وتطوير بيئة الأعمال الحالية والحد من الروتين والبيروقراطية في الكثير من القضايا الاقتصادية في البلاد. وأكد الطواري في لقاء مع «كونا» ضرورة إشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية لامتلاكه الخبرات والقدرات البشرية والمالية التي تؤهلها للمشاركة الفعالة في كل المشروعات التي تطرحها الحكومة سواء كانت بنية تحتية أو تطوير أنشطة قائمة وغيرها من

## «ضمان الاستثمار» قدمت 6 مليارات دولار ضمانات ضد المخاطر للمستثمرين والمصدرين في الدول العربية خلال 5 سنوات



وأشار إلى أن بيانات اتحاد بيرون توضح أن عمليات الضمان في العالم لعام 2012 توزعت ما بين 1,54 ترليون دولار لاقتناص الصادرات للمدى القصير (مقارنة بـ 1,5 ترليون دولار عام 2011)، و181 مليار دولار لاقتناص الصادرات وللأقرض للمدينين المتوسط والطويل (مقارنة بـ 191 مليار دولار عام 2011)، و93,5 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 77,6 مليار دولار عام 2011). وكشفت عن أن الدول العربية كانت حاضرة وبقوة في قوائم أكثر دول في العالم من حيث مؤشرات الاستفادة من خدمات الضمان خلال العام 2012 وذلك كنتيجة مباشرة لما شهدته المنطقة من أحداث.

وأشار إلى أنه مع زيادة وعي المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية في الدول العربية والعالم بأهمية خدمات الضمان زاد الإقبال عليها عالميا وإقليميا بصورة لافتة وخصوصا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وذلك لمواكبة النمو في حركة التجارة والاستثمار العالمية، وكذلك لمواجهة التضخم في وتيرة الأحداث السياسية ومخاطر إنجاز الأعمال عبر الحدود. ونكر التقرير أن نمو الطلب على خدمات الضمان أدى إلى زيادة في عدد الضمانات القطرية والإقليمية والدولية التي تقدم خدمات الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم إلى ما يزيد على 50 مؤسسة حول العالم في الوقت الحالي، وكذلك نمو في قيمة الضمانات القائمة عالميا، بمعدل 2,7٪ إلى 1,8 ترليون دولار عام 2012 منها نحو 96٪ لضمان ائتمان الصادرات تغطي نحو 8٪ من تجارة العالم.

إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2008-2012) إلى أن الجزائر حلت في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 64,6 مليون دولار وبنسبة 18,5٪ من مجمل الضمانات تلتها السودان في المرتبة الثانية بقيمة 51,6 مليون دولار بنسبة 14,8٪ من الإجمالي ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 41,1 مليون دولار وحصص تبلغ 11,8٪ ثم سورية رابعا بقيمة 36,1 مليون دولار وبنسبة 10,4٪ ثم اليمن خامسا بقيمة 31 مليون دولار وبنسبة 8,8٪ تلتها ليبيا سادسا بقيمة 22,3 مليون دولار وبنسبة 6,4٪ ثم الإمارات سابعاً بقيمة 15,4 مليون دولار وبنسبة 4,4٪ ثم البحرين في المركز الثاني عشر بقيمة 158 مليون دولار وبنسبة 2,6٪، ثم قطر في المركز الثالث عشر بقيمة 154 مليون دولار وبنسبة 2,6٪، ثم تونس في المركز الرابع عشر بقيمة 151,3 مليون دولار وبنسبة 2,5٪، ثم اليمن في المركز الخامس عشر بقيمة 119 مليون دولار وبنسبة 2٪ ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 84 مليون دولار وبنسبة 1,4٪، ثم العراق في المركز السابع عشر بقيمة 2,7 مليون دولار وبنسبة 0,4٪، وأخيراً موريتانيا بقيمة مليون دولار. في حين بلغت قيمة عمليات الضمان التي استفادت منها الدول غير العربية المستوردة للسلع العربية نحو 1155,5 مليون دولار وبنسبة 19٪ من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 9,6٪ من الإجمالي و6٪ لآسيا و1,9٪ لأفريقيا والبقية لأمريكا الشمالية والجنوبية وبقية دول العالم.

سادسا بقيمة 214 مليون دولار وبنسبة 3,6٪، ثم الإمارات سابعاً بقيمة 182 مليون دولار وبنسبة 3٪ تلتها الجزائر في المركز الثامن بقيمة 127,2 مليون دولار وبنسبة 2,1٪، ثم سورية تساعاً بقيمة 126 مليون دولار وبنسبة 2,1٪، ثم البحرين عاشرًا بقيمة 123,2 مليون دولار وبنسبة 2,1٪، وأخيراً سلطنة عمان والسودان وقطر وفلسطين بنسب أقل من 1٪ في حين بلغت قيمة العمليات المقدمة للإنكاسات السلبية المحتملة والتي ترتب عليها ارتفاع معدلات مخاطرة إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية وخصوصا في المناطق التي تشهد تلك الأحداث.

ويكشف التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة حسب الأقطار المضيفة للمستوردة للسلع خلال السنوات الخمس الأخيرة (2008-2012) عن أن السودان حل في المرتبة الأولى بقيمة 798,2 مليون دولار وبنسبة 13,1٪ من مجمل العمليات، تليه الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 560 مليون دولار بنسبة 9,2٪ من الإجمالي، ثم سورية في المرتبة الثالثة بقيمة 462 مليون دولار وبنسبة 7,6٪، فليبيا رابعا بقيمة 459 ملايين دولار وبنسبة 7,5٪، ثم السعودية خامسا بقيمة 449 مليون دولار وبنسبة 7,4٪، تلتها مصر سادسا بقيمة 354 مليون دولار وبنسبة 5,8٪، ثم الجزائر سابعاً بقيمة 287 مليون دولار وبنسبة 4,7٪، يليها الأردن في المركز الثامن

القليلة الماضية العديد من المتغيرات والأحداث السياسية طالت مفاصل الاقتصاد العالمي وانعكست بشكل واضح على حركة التجارة والاستثمار في العالم سواء من حيث الحجم أو الوجهة أو السلوك، وقد نجم عن تلك التغيرات انعكاسات متباينة على معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في مناطق عديدة من العالم وزادت مخاوف رجال الأعمال والمستثمرين والمصدرين من الانكاسات السلبية المحتملة والتي ترتب عليها ارتفاع معدلات مخاطرة إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية وخصوصا في المناطق التي تشهد تلك الأحداث.

وافتتحت «ضمان» وهي مؤسسة عربية دولية تضم في عضويتها 21 دولة عربية وعددا من الهيئات العربية والدولية في تقرير عن «صناعة الضمان ودورها في تعزيز التجارة والاستثمار» ضمن نشرتها الفصلية الثالثة لعام 2013 أنها نجحت على مدار نحو أربعة عقود كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في إفاة عدد كبير من المستثمرين والمصدرين في جميع الدول العربية وعدد كبير من دول العالم من خدماتها المتنوعة وبدرجات متفاوتة، سواء الأقطار العربية أو الأجنبية المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية وكذلك المستوردة للسلع من الدول العربية. وفي هذا السياق، قال مدير عام المؤسسة فهد راشد الإبراهيم في افتتاحية النشرة ان العالم شهد خلال السنوات

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن أن القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2012 بلغت نحو 9,5 مليارات دولار وذلك بعدما حققت نمو مطردا في عملياتها من 626,4 مليون دولار عام 2008 إلى نحو 1,7 مليار دولار عام 2012 وبقية 6 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة منها 4,7 مليارات ضمان ائتمان الصادرات وبنسبة 74,3٪ من الإجمالي، و1,4 مليار دولار لضمان الاستثمار وبنسبة 25,7٪ من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة. وأضافت «ضمان» وهي مؤسسة عربية دولية تضم في عضويتها 21 دولة عربية وعددا من الهيئات العربية والدولية في تقرير عن «صناعة الضمان ودورها في تعزيز التجارة والاستثمار» ضمن نشرتها الفصلية الثالثة لعام 2013 أنها نجحت على مدار نحو أربعة عقود كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في إفاة عدد كبير من المستثمرين والمصدرين في جميع الدول العربية وعدد كبير من دول العالم من خدماتها المتنوعة وبدرجات متفاوتة، سواء الأقطار العربية أو الأجنبية المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية وكذلك المستوردة للسلع من الدول العربية. وفي هذا السياق، قال مدير عام المؤسسة فهد راشد الإبراهيم في افتتاحية النشرة ان العالم شهد خلال السنوات

وأشار إلى أن بيانات اتحاد بيرون توضح أن عمليات الضمان في العالم لعام 2012 توزعت ما بين 1,54 ترليون دولار لاقتناص الصادرات للمدى القصير (مقارنة بـ 1,5 ترليون دولار عام 2011)، و181 مليار دولار لاقتناص الصادرات وللأقرض للمدينين المتوسط والطويل (مقارنة بـ 191 مليار دولار عام 2011)، و93,5 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 77,6 مليار دولار عام 2011). وكشفت عن أن الدول العربية كانت حاضرة وبقوة في قوائم أكثر دول في العالم من حيث مؤشرات الاستفادة من خدمات الضمان خلال العام 2012 وذلك كنتيجة مباشرة لما شهدته المنطقة من أحداث.

وأشار إلى أنه مع زيادة وعي المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية في الدول العربية والعالم بأهمية خدمات الضمان زاد الإقبال عليها عالميا وإقليميا بصورة لافتة وخصوصا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وذلك لمواكبة النمو في حركة التجارة والاستثمار العالمية، وكذلك لمواجهة التضخم في وتيرة الأحداث السياسية ومخاطر إنجاز الأعمال عبر الحدود. ونكر التقرير أن نمو الطلب على خدمات الضمان أدى إلى زيادة في عدد الضمانات القطرية والإقليمية والدولية التي تقدم خدمات الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم إلى ما يزيد على 50 مؤسسة حول العالم في الوقت الحالي، وكذلك نمو في قيمة الضمانات القائمة عالميا، بمعدل 2,7٪ إلى 1,8 ترليون دولار عام 2012 منها نحو 96٪ لضمان ائتمان الصادرات تغطي نحو 8٪ من تجارة العالم.

إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2008-2012) إلى أن الجزائر حلت في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 64,6 مليون دولار وبنسبة 18,5٪ من مجمل الضمانات تلتها السودان في المرتبة الثانية بقيمة 51,6 مليون دولار بنسبة 14,8٪ من الإجمالي ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 41,1 مليون دولار وحصص تبلغ 11,8٪ ثم سورية رابعا بقيمة 36,1 مليون دولار وبنسبة 10,4٪ ثم اليمن خامسا بقيمة 31 مليون دولار وبنسبة 8,8٪ تلتها ليبيا سادسا بقيمة 22,3 مليون دولار وبنسبة 6,4٪ ثم الإمارات سابعاً بقيمة 15,4 مليون دولار وبنسبة 4,4٪ ثم البحرين في المركز الثاني عشر بقيمة 158 مليون دولار وبنسبة 2,6٪، ثم قطر في المركز الثالث عشر بقيمة 154 مليون دولار وبنسبة 2,6٪، ثم تونس في المركز الرابع عشر بقيمة 151,3 مليون دولار وبنسبة 2,5٪، ثم اليمن في المركز الخامس عشر بقيمة 119 مليون دولار وبنسبة 2٪ ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 84 مليون دولار وبنسبة 1,4٪، ثم العراق في المركز السابع عشر بقيمة 2,7 مليون دولار وبنسبة 0,4٪، وأخيراً موريتانيا بقيمة مليون دولار. في حين بلغت قيمة عمليات الضمان التي استفادت منها الدول غير العربية المستوردة للسلع العربية نحو 1155,5 مليون دولار وبنسبة 19٪ من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 9,6٪ من الإجمالي و6٪ لآسيا و1,9٪ لأفريقيا والبقية لأمريكا الشمالية والجنوبية وبقية دول العالم.

سادسا بقيمة 214 مليون دولار وبنسبة 3,6٪، ثم الإمارات سابعاً بقيمة 182 مليون دولار وبنسبة 3٪ تلتها الجزائر في المركز الثامن بقيمة 127,2 مليون دولار وبنسبة 2,1٪، ثم سورية تساعاً بقيمة 126 مليون دولار وبنسبة 2,1٪، ثم البحرين عاشرًا بقيمة 123,2 مليون دولار وبنسبة 2,1٪، وأخيراً سلطنة عمان والسودان وقطر وفلسطين بنسب أقل من 1٪ في حين بلغت قيمة العمليات المقدمة للإنكاسات السلبية المحتملة والتي ترتب عليها ارتفاع معدلات مخاطرة إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية وخصوصا في المناطق التي تشهد تلك الأحداث.

ويكشف التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة حسب الأقطار المضيفة للمستوردة للسلع خلال السنوات الخمس الأخيرة (2008-2012) عن أن السودان حل في المرتبة الأولى بقيمة 798,2 مليون دولار وبنسبة 13,1٪ من مجمل العمليات، تليه الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 560 مليون دولار بنسبة 9,2٪ من الإجمالي، ثم سورية في المرتبة الثالثة بقيمة 462 مليون دولار وبنسبة 7,6٪، فليبيا رابعا بقيمة 459 ملايين دولار وبنسبة 7,5٪، ثم السعودية خامسا بقيمة 449 مليون دولار وبنسبة 7,4٪، تلتها مصر سادسا بقيمة 354 مليون دولار وبنسبة 5,8٪، ثم الجزائر سابعاً بقيمة 287 مليون دولار وبنسبة 4,7٪، يليها الأردن في المركز الثامن

القليلة الماضية العديد من المتغيرات والأحداث السياسية طالت مفاصل الاقتصاد العالمي وانعكست بشكل واضح على حركة التجارة والاستثمار في العالم سواء من حيث الحجم أو الوجهة أو السلوك، وقد نجم عن تلك التغيرات انعكاسات متباينة على معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في مناطق عديدة من العالم وزادت مخاوف رجال الأعمال والمستثمرين والمصدرين من الانكاسات السلبية المحتملة والتي ترتب عليها ارتفاع معدلات مخاطرة إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية وخصوصا في المناطق التي تشهد تلك الأحداث.

وافتتحت «ضمان» وهي مؤسسة عربية دولية تضم في عضويتها 21 دولة عربية وعددا من الهيئات العربية والدولية في تقرير عن «صناعة الضمان ودورها في تعزيز التجارة والاستثمار» ضمن نشرتها الفصلية الثالثة لعام 2013 أنها نجحت على مدار نحو أربعة عقود كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في إفاة عدد كبير من المستثمرين والمصدرين في جميع الدول العربية وعدد كبير من دول العالم من خدماتها المتنوعة وبدرجات متفاوتة، سواء الأقطار العربية أو الأجنبية المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية وكذلك المستوردة للسلع من الدول العربية. وفي هذا السياق، قال مدير عام المؤسسة فهد راشد الإبراهيم في افتتاحية النشرة ان العالم شهد خلال السنوات

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن أن القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2012 بلغت نحو 9,5 مليارات دولار وذلك بعدما حققت نمو مطردا في عملياتها من 626,4 مليون دولار عام 2008 إلى نحو 1,7 مليار دولار عام 2012 وبقية 6 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة منها 4,7 مليارات ضمان ائتمان الصادرات وبنسبة 74,3٪ من الإجمالي، و1,4 مليار دولار لضمان الاستثمار وبنسبة 25,7٪ من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة. وأضافت «ضمان» وهي مؤسسة عربية دولية تضم في عضويتها 21 دولة عربية وعددا من الهيئات العربية والدولية في تقرير عن «صناعة الضمان ودورها في تعزيز التجارة والاستثمار» ضمن نشرتها الفصلية الثالثة لعام 2013 أنها نجحت على مدار نحو أربعة عقود كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في إفاة عدد كبير من المستثمرين والمصدرين في جميع الدول العربية وعدد كبير من دول العالم من خدماتها المتنوعة وبدرجات متفاوتة، سواء الأقطار العربية أو الأجنبية المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية وكذلك المستوردة للسلع من الدول العربية. وفي هذا السياق، قال مدير عام المؤسسة فهد راشد الإبراهيم في افتتاحية النشرة ان العالم شهد خلال السنوات